((دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي))

((The role of tax exemption in attracting foreign investment and the possibility of activation in the Iraqi economy))

الست سهـــاد كشكـــول عبد جامعـــة بغـداد كليـــــة الإدارة والاقتصـــاد	أ.م.د.حسين عاشور العتابي جامعـة بغـداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المســـتخلص :

أن الإعفاء الضريبي سواء كان كليا او جزئيا ، ولمدة غير محدودة طوال مدة الاستثمار او لمدة محدودة بسنوات معدودة ، هو من الامور المشجعة لتدفق راس المال الاجنبي . واذا ما اقتضى الامر فرض الضريبة على ارباح المال المستثمر فان التشجيع يقتضي ان لا تكون ضرائب تمييزية او مبالغ في مقدارها مع ضرورة تجنب الازدواج الضريبي . ان الاعفاء الضريبي هو ميزة تمنحها الدولة وفقا للقانون للشخص الطبيعي او المعنوي تسعى من ورائه الدولة تحقيق جملة من الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ان تخفيض الضرائب او منح الاعفاء الجزئي تعتبر من العوامل التي تشجع على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث . ان العديد من الدول النامية تحبذ الاستثمار الاجنبي المباشر لما يتميز به بكونه استثمارا مستقرا فضلا عن انه يسعى الى زيادة ايرادات الدولة المضيفة لامكانية استخدامه التكزولوجا المتقدمة ويساعد في توفير الخدمات وزيادة انتاج السلع والخدمات ولا يتضمن نوعا من المضاربة وترافقه التكنولوجيا والخبرات الادارية . وان المستثمر الاجنبي يفكر بالعائد الذي سيحصل عليه اكثر من الاعفاءات التي ستمنح له وهذا يعني ان تاثيرالعوائد والمنافع التي ستجنيها من استثماره في بلد ما تكون اكبر وتحظى باهتمام اكثر من الاعفاءات الضريبية . واوصى البحث الى منح الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحيات واسعة من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الاجنبي . واعطاء اهمية خاصة للاستثمارات الاجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية وذلك لتنشيط ورفع كفاءة اداء الكوادر العراقية لمسليرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة .

Abstract:

The tax exemption, whether wholly or partially, and for an unlimited duration of the investment or for a limited period of few years, is one of the encouraging things to the flow of foreign capital. And if necessary, impose tax on the profits of the invested capital, the promotion requires that not be discriminatory taxes

or payments in the amount of money with the need to avoid double taxation. The tax exemption is granted by the government and the feature according to the law of a natural person or legal entity seeking from the government purports to achieve a set of political goals, economic and social development. The reduction of taxes or grants partial exemption is one of the factors that encourage attract of direct foreign investment.

المقـــــدمـــــة :

أن الاستثمار الأجنبي يحقق عدد من المزايا مثل تدفق رأس المال الى الداخل والذي يمتاز بخلق فرص عمل والقضاء على البطالة ، وزيادة الصادرات وحصيلة الدولة من العملات الصعبة وبالتالي فأن عملية جذبه تستلزم العمل على تهيئة البيئة الملائمة لذلك . ومن متطلبات تلك البيئة الاعفاءات الضريب ية التي تحظى بأهمية فائقة في كافة الانظمة الضريبية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي . وأن فرض الضرائب على الشركات الاجنبية يعتبر احد العوامل المحددة للاستثمار خاصة اذا كانت تلك الضرائب مرتفعة وتشكل نسبة عالية من التكاليف مما يؤدي الى تخفيض ارباح الشركات واحجا مها عن الاستثمار في ذلك البلد .وتستخدم الكثير من الدول التشريع الضريبي ضمن الية تشجيع الاستثمارات حيث أصدرت قوانين خاصة يمكن من خلالها ملاحظة مدى وجود العلاقة بين التشريع الضريبي والاستثمارات وتشخيص العناصر التي تؤدي الى صياغة آليات أو أدوات تستخدم في تشجيع تدفق الاستثمارات الى البلد علاوة على ما تقدم فان تشجيع الاستثمار لا يتوقف فقط على الاعفاءات الضريبية وأنما ايضا" ضرورة توفير المناخ الاستثماري المساعد فحالة المناخ الاستثماري تنطوي على اهمية كبيرة في جذب وتحديد حجم الاستثمار الاجنبي الذي يبحث عن افضل ا لفرص في البلدان المختلفة وخاصة النامية منها .

أولا :- منهجيـــــة البحـــــــث :

١ : **مشكلـــة البحـــث :** ان ضعف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق يتطلب توفير محفزات جذب وقد تشكل الاعفاءات الضريبية احد اهم هذه المحفزات .

٢: **أهميـــــة البح ـــث :** تتلخص أهمية البحث بأن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطويرالاقتصاد الوطني هو دور محوري في المرحلة الانتقالية الحالية .

٣ : **هـــــدف البحـــث :** يهدف البحث الى دراسة وتحليل أثر ألاعفاء الضريبي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي بما يعزز فرص التنمية الاقتصادية .

٤: **فرضيـــة البح ـــث :** تعد الاعفاءات الضريبية الكلية او الجزئية من العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي .

ثانيا" :- الإطـــار النظـــري للبحـث :

١. مفهـــــوم الإعفـــاءات الضريبيـة :

والإعفاء الضريبي جاء بمفاهيم متعددة عرفها المياحي (أن الاعفاء الضريبي هو ميزة تمنحها السلطة العامة بنص القانون للشخص الطبيعي والشخص المعنوي ، تبغي من ورائه تحقيق جملة من الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (المياحي ، ٢٠٠١ : ٨) . وعرفه الخطيب بانه عدم فرض ضريبة على دخل معين ، وأن كان هذا الدخل من حيث المبدأ خاضعا " للضريبة ، أعفاء نشاط صناعي معين من ضريبة الدخل من أجل تشجيع هذا النشاط حصرا " ، والاعفاء أما أن يكون مؤقتا ولفترة محدودة من الزمن وبأنتهاء تلك الفترة ينتهي الاعفاء ويعود الدخل للخضوع للضريبة وأما أن يكون دائما كأعفاء النوادي الرياضية أو الجمعيات الخيرية من الضرائب (الخطيب ، شامية ، ٢٠٠٣ : ١٩٤، ١٩٥) . من خلال ما ذكر من مفاهيم وتعاريف للاعفاء الضريبي يرى الباحثان ان الاعفاء الضريبي هو عدم فرض ضريبة على دخل معين كان بالاساس مفروضا عليه ضريبة بنص قانوني تفرضه السلطة التشريعية والغرض من الاعفاء تشجيع نشاط معين لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لقد أكد الكثير من الفقهاء وكتاب المالية العامة على أعتبار الاعفاء الضريبي أحدى أدوات السياسة الضريبية لأن الاعفاءات تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتلاءم مع مقتضيات التنمية الاقتصادية . ويمكن تقسيم ألاعفاءات والتي وردت في المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل الى اعفاءات لاسباب اقتصادية او لاسباب اجتماعية او لاسباب سياسية .

١. إعفاءات لأسباب اقتصادية :

لقد أصبحت الضريبة أداة بيد السلطات العامة ، تستخدمها في توجيه النشاطات الاقتصادية لذلك نجد أن هناك كثيرا من الاعفاءات يقررها المشرع الضريبي لأسباب أقتصادية ، وكثيرة تلك الدول التي تعفي بعض النشاطات الاقتصادية من الضرائب رغبة في تشجيع قطاع أقتصادي معين كما تفعل أغلب البلدان النامية بأعفائها الايرادات الزراعية من الضرائب رغبة منها في تشجيع هذا النشاط . (الخطيب ، شامية ، مصدر سابق : ١٩٦) .أما في المجال التجاري فأن الاعفاء يستخدم كوسيلة لتحفيز القطاع التجاري ويساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تقليل أستيراد السلع الاجنبية عن طريق فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة مما يؤدي الى أرتفاع أسعارها ثم الحد من استيرادها ومما يـؤدي الى توفير العمـلات الصعبـة التي تحتـاجها البلدان النامية (الفيتوري ، ٢٠٠٠ : ١٣٦) .

٢ – إعفاءات لأسبلب اجتماعية :

لقد استخدم الاعفاء في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين ذوي الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة ، وذلك من خلال فرض اسعار تصاعدية مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة في الوقت الذي تمنح الاعفاءات الشخصية لذوي الدخول المنخفضة (المياحي ، ٢٠٠١ : ١٦ – ١٧) . وتمنح الاع فاءات الضريبية لمنتجي السلع المقبولة اجتماعيا " وتستخدم الضريبة للحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب فيها اجتماعيا " كالخمور . واخيرا" توجه الضريبة لتشجيع النسل في البلاد التي تعاني من نقص الايدي العاملة ولتحارب زيادة النسل غير المرغوب فيها بالنسبة للبلاد التي تتميز بكثافة السكان (الكعبي ، ٢٠٠٨ : ٤) .

٣. أعفاءات لأسباب سياسية :

يعد عمل الدولة في جباية الضرائب والرسوم من رعاياها أومن المقيمين في أراضيها عملا من أعمال السيادة لا يمكن أن تفرضه دولة على دولة أخرى ، ولهذا تستثنى الدور الدبلوماسية والقنصلية من الضرائب والرسوم بأعتبارها دورا " تملكها دول أجنبية كما يعفى المبعوثون الدبل وماسيون من الضرائب والرسوم بأعتبارهم ممثلين لدولهم ، وقد استقر العرف الدولي منذ فترة طويلة على أعفاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وأعفاء الموظفين الدبلوماسين وافراد عائلاتهم المقيمين معهم من الرسوم والضرائب (جابر ، سنة بلا : ٦٥٨). ويتضح مما تقدم أن للأعفاء الضريبي ميزة مالية يمنحها المشرع الوطني للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية وللاشخاص العاملين فيها داخل أقليم الدولة تقضي بعدم الخضوع لأي نوع من أنواع الضرائب الوطنية لأعتبارات تهدف الى تقوية العلاقات الدولية .

انواع الاعفاءات الضريبية :- ويمكن أن نبين أن أهم أنواع الاعفاءات الضريبية وهي :(جدوع ، ١٩٩٠ : ٤١) .

أ. الاعفاءات الترفيهية : وهي منح الاعفاءات للمكلفين بقصد الترفيه عنهم ماديا " لتطوير نمط حياتهم المعيشية نحو الاحسن عن طريق ما يحققه هذا الاعفاء من فائض الدخول .

ب . الاعفاءات الاجتماعية : وهي منح الاعفاء بهدف خلق التوازن الاجتماعي بين ابناء الشعب ودعم مؤسساتهم الخيرية والاجتماعية

ج – المدخولات الخاصة العربية والاجنبية : وهي أعفاء بعض الدخول العائدة الى جهات غير عراقية ويحدد هذا النوع من الاعفاءات بمدى حاجة البلد الى الخبرات الخارجية العربية والاجنبية لذا فأنها عرضة للتغيير حسب مقتضى الحاجة كما يغلب على البعض من هذه الاعفاءات الصفة الاساسية حيث تحدد على أساس المقابلة بالمثل في كثير من الاحيان .

د – اعفاءات لمنع الازدواج الضريبي : ألازدواج الضريبي هو أن يخضع نفس الشخص ونفس المال لنفس الضريبة وفي نفس المدة لأكثر من مرة واحدة والازدواج أما ان يكون داخلي أو يكون دوليا "كما سنوضحه في الصفحات القادمة وتسعى الدول الى منع الازدو اج الضريبي الدولي عن طريق عقد الاتفاقيات أما الازدواج الضريبي الداخلي فيعالج بواسطة التشريعات الداخلية للدولة . (رمضان ، ٢٠٠٢ : ٢٧٢– ٢٧٣) .

هـ– أعفاءات المنطقة الحرة (جودة ، علي ، ٢٠٠٤ : ٥٢ – ٥٣): المنطقة الحرة جزء من أراضي الدولة يسمح بدخول السلع الاجنبية فيها وأعادة تصديرها دون دفع ضرائب كمركية عليها سواء عند الاستيراد أو عند التصدير .

ومن اهـــــم السمات التي تتميز بها المنطقة الحرة :

١ -أنها لا تخضع للضرائب والرسوم المحلية ولا للرقابة على التحويلات من العملة المحلية والاجنبية وفيها الاعفاءات الضريبية على رؤوس الاموال المستثمرة وعلى الارباح والفوائد .

٢ –تكون الاجراءات الادارية والروتينية لأتمام التعاملات فيها ابسط مما هو موجود داخل الدولة المضيفة لها .

٣ -انها حرة من جهة ولكنها غير حرة تماما" من جهة أخرى ذلك أنها تخضع من الناحية السياسية لسيادة الدولة المضيفة وانها مطوقة بأنواع مختلفة من القيود والتعليمات التي تضعها الدولة المضيفة خاصة في البلدان النامية .

٤ -تقام بالقرب من الموانئ والمطارات .

٥ -وجود قدر متطور من البنى التحتية والخدمية المساندة بأعتبار أن ذلك يساعد على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية .

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

فألاستثمار الاجنبي (Foreign Investment) يبدو واضحا للعيان من الوهلة الاولى أنه استثمار جاء من خارج الحدود الوطنية ويعد استثمارا اجنبيا للبلد المستثمر فيه اما مصدر هذا الاستثمار فقد يكون دولة اجنبية او مجموعة دول أو شركة أو مجموعة شركات او أفراد . (السامرائي ، ٢٠٠٢ : ١٣) .

وقد اورد بعض الكتا ب تعريفا اخر (وهو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى حقبة طويلة من الزمن لذلك فهو نوع من الانفاق على اصول يتوقع منها تحقيق عائد فـي المستقبل (الشواورة ، ٢٠٠٨ : ٣٠) .

ومن ذلك يرى الباحثان ان الاستثمار الاجنبي هو استثمار حقيقي طويل الاجل في أصـول حقيقية والذي يتم من قبل الشركات عابرة الحدود ومتعددة القوميات .

محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر : ويقصد بهذه المحددات العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر ، وهناك محاور أساسية اعتمدتها الدول المضيفة من أجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب فعمدت ألى وضع سياسات وتشريعات أقتصادية مختلفة من أجل خلق المحددات الملائمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر . (النشاشيبي ، ١٩٨٤ : ٨٨ . ٩٠)

أ- المحـــــــددات الاقتصاديـــــــة :- وتشـــــــــمل :

١- **الاســـــواق** : يعد حجم الاسواق محددا أساسيا ومهما " بالنسبة للمستثمر الاجنبي المباشر وغير المباشر حيث انه كلما كبر حجم السوق كلما زاد استيعابه من الشركات الاجنبية ومن ثم كبر حجم العوائد المتحققة من الاستثمار وكما ان ارتفاع معدلات نمو الاسواق يشجع المستثمرين على الاستثمار بشكل كبير ويهتم المستثمر الاجنبي بكل ما يرتبط بالسوق مثل معدل نصيب ا لفرد من الدخل وتفضيلات المستهلكين من البلد المعني وحجم السكان ومعدل نموهم من اجل معرفة حجم الطلب على منتجاته والاخذ بنظر الاعتبار هيكل الاسواق ومستقبلها . (Ahmed , fasil and funke , 2005 p8) .

٢- **الموارد الطبيعيـــة** : يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحددة والمهمة للاستثمار الاجنبي المباشر حيث يتدفق الاستثمار الاجنبي الى الدول الغنية بالموارد الطبيعـية وبكميات كبيرة من اجل ضمـان استمرارية الحصول على هذه المـوارد وبأثمان معقولة (UNCTAD, 1998 : p 108) .

٣- **البنية التحتيـــة** : يحتاج الاستثمار الاجنبي المباشر الى توافر بنى تحتية مثل الطرق والجسور والصحة والطاقة والتعليم وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والموانئ والانترنت وغيرها وكل هذه الوسائل تعد من العوامل الاساسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وان عدم توفر تلك الوسائل تشك ل عائقا" امام الاستثمار الاجنبي المباشر (انظر عبد الله ، ١٩٩٨ : ١٥٦) .

ب- المحددات السياسية وتشمل : وهناك بعض المحددات السياسية التي تؤثر في دخول الاستثمار الاجنبي للبلد والحجم الذي يمكن ان يتخذه **يمكن اجمالها كالاتي** :-

١ – **الاستقرار السياسي** : يعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية والتي تختلف من دولة الى اخرى وعلى المستثمر ان ياخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول اضافة الى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي ، أي درجة الانقسامات الدينية والطائفية والعنصرية . كما ان استقرار النظام السياسي يؤدي الى استقرار القوانين والانظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها وتلعب ايديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الا ستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة . (آل شبيب ، ٢٠٠٩ : ٢٦- ٢٧) .

٢ – **قرار الحكومة** : غالبا ما يكون قرار الحكومة في الموافقة على الاستثمار الاجنبي والذي تتخذه الادارة العليا مبنيا على اساس الم صالح والقيم الوطنية العامة ، وهذا العامل يرتبط بتنظيم المجتمع وكفاءة الحكم وان وجود درجة عالية من هذه الكفاءة يمثل حماية للدولة المضيفة وضمانا للمستثمر (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ١٩٩٦ : ١١)

ج- **المحددات الاجتماعية:** ويمكن تلخيص تلك المحددات التي تؤثر في جلب الاستثمار الاجنبي بما ياتي :

١ – **البنية الاساسية البشرية** : تشكل الدول التي فيها نسبة التعليم مرتفعة الاكثر جاذبية لتدفق الاستثمارات الاجنبية وتبين من دراسات عديدة أنه توجد علاقة وثيقة بين تدفق الاستثمار الاجنبي وبين نسبة المتعلمين في هذه الدولة مما يؤدي الى رغبة المستثمر الاجنبي في الحصول على ايدي عاملة ماهرة . , Elrifai Ghassan (1993 : p88)

٢. **الفروقات الثقافية بين الدولة الام والدولة المضيفة** : أن المام المستثمر الاجنبي بالعادات والتقاليد السارية في البلد المضيف للاستثمار وكذلك معرفته للدين واللغة في البلد المضيف للاستثمار تعد عوامل نجاح الاستثمارات وأستمرارها . أما أذا لم يكن المستثمر الاجنبي ملما " بعادات البلد المضيف وتقاليده ولغته فأن ذلك يجعله يخوض نوعا " من المغامرة بسبب الخوف من ردود أفعال المواطنين أو رجال ألاعمال في البلد المضيف تجاه أستثماراته . (الدراسات المالية والمصرفية ، ١٩٩٩ : ٣٨) .

د . **المحددات الطبيعية** : يشكل الموقع الجغرافي دورا " مهما" في جذب الاستثمار الاجنبي فالمغرب مثلا تحتل مركزا جغرافيا مهما كونها قريبة من اوربا الامر الذي يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ومن جهة أخرى فأن توفر الموارد الطبيعية يزيد من جذب الاستثمارات أما أذا كانت الموارد قليلة سوف تقل الاستثمارات الوافدة الى البلد المضيف . ويمكن توضيح المحددات سالفة الذكر بالمخطط الاتي , World Investment Report (1998 : p108) .

المخطط (١)محددات جذب الاستثمار الاجنبي

عوامل الاستثمار الاجنبي في البلدان المضيفة

تيسير الإعمال

* **تعزيز الاستثمار وتتضمن المناخ الاستثماري**
* ***الحوافز الاستثمارية**
* **التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الادارة**
* **الراحة الاجتماعية كتوفير المدارس وغيرها .**
* **خدمات ما بعد الاستثمار .**

أطار سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر

* **الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة .**
* **القوانين المتعلقة بالدخول والعمل .**
* **معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية**
* **الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر**
* **سياسات الخصخصة**
* **السياسات المتعلقة بهيكل الاسواق وسير العمل فيها(لا سيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك)**
* **السياسات التجارية (التعريفة الكمركية وسياسات الحماية الوطنية) .**

العوامل الاقتصادية

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
* حجم السوق ومعدل الدخل الفردي	* توفر الموارد الخام	* تكلفة الاصول والموارد
* معدل نمو السوق	* عمالة رخيصة غير ماهرة	* كلفة المدخلات الاخرى مثل كلفة النقل والاتصالات وكلفة السلع الوسيطة
* أمكانية الوصول الى الاسواق العالمية	* عمالة ماهرة	
* توفر التكنولوجيا والابتكارات		

Source – UNCTAD (world Investment Report 1998 : Trends and Determinants) overview , New York and Geneva , 1998 : p27) .

العلاقة بين الاعفاءات الضريبية والاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن القول بأن الضرائب تؤدي الى تقليل الانفاق الاستثماري ، بيد أنه يتعذر تقديم الدليل على وجود علاقة واضحة بين معدلات الضرائب وحوافز الاستثمار وأن دراسة الضرائب في الاستثمار ينبغي أن تعالج بعض التأثيرات غير المباشرة مثل سياسة الدخول التي تنتهجها الحكومة أذا رغبت في أحداث تغيرات في تلك السياسة فلاشك أن مثل هذه السياسة ستكون لها أنعكاسات على الطلب الكلي الفعال وبالتالي على أرباح المشاريع الاستثمارية (ابراهيم ، ٢٠٠٩ : ١٠) أن سياسة ضرائب الشركات التي تتبعها أحدى الدول يمكن أن تؤثر على الدول الاخرى بوسائل متعددة فأذا كان العبء الضريبي الداخلي مرتفعا " بالنسبة للدول الاخرى فأن وعاء الضريبة قد ينتقل الى الدول ذات النظام الضريبي ألاقل أرهاقا" ويتضمن تدفقات الى الخارج من الاستثمار ألاجنبي المباشر ، ويمكن للدول أن تتنافس على أجتذاب تدفقات ألاستثمار على الدخل الى جانب ذلك يمكن للضرائب أيضا" أن تلعب دورا" رئيسا" في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه عن أرباحها ، والواقع أن الدلائل المتداولة توحي بأن الشركات متعددة الجنسيات تنفق موارد طائلة على تسعير التحويلات وتقنيات التخطيط الضريبي ألاخرى بما في ذلك المعاملات التي تتم عبر الحدود لتقليل الالتزامات الضريبية ألى أدنى حد ويؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على أيراد ضرائب الشركات غالبا " من خلال تسعير التحويلات (المهايني ، ٢٠٠٦ : ١٠٤) ولابد من ألاشارة هنا الى التوسع في منح ألاعفاءات والحوافز الضريبية هو ليس بالضرورة حالة أيجابية ومطلوبة دائما " لأن هذه الاعفاءات ليست سوى أحد وجهي العملة والوجه ألاخر هو زيادة ألاعباء الضريبية على من لايتمتعون بمثل هذه ألاعفاءات تقرر مزايا للبعض وأنها بنفس الدرجة تفرض أعباء على طائفة أخرى ، وليس ألامر متعلقا " فقط بأعتبارات العدالة في تحمل ألاعباء العامة بل أن له صلة مباشرة بأعتبارات الكفاءة والحوافز على الانتاج فالمبالغة في أسعار الضرائب على ألانشطة التي لا تتمتع بالاعفاءات تؤدي غالبا" الى ألانصراف عن القيام بالاستثمارات الجديدة أو التوسع في ألانشطة القائمة وأن تلك الدولة التي تتمتع بأسعار ضرائب معتدلة تكون أكثر جذبا " للاستثمارات ، وهكذا تساعد المبالغة في الاعفاءات الضريبية مع ما يرتبط معها بالضرورة في أرتفاع أسعار الضرائب الى عكس النتيجة المقصودة ونقص الحافز على الاستثمار (كماش ، مصدر سابق :١٦٧) ، وتحرص الدول على زيادة تطورها الاقتصادي وهي على دراية تامة بمزايا المنشأت الدولية ، لذ لك تقدم العديد من المزايا الضريبية لجذب الاستثمارات الاجنبية ، وقد تشتمل هذه المزايا أعفاء المنح النقدية المعفاة من الضرائب لمقابلة التكاليف الثابتة وذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية أو الاعفاء من سداد الضريبة لفترة زمنية معينة ، ومن أشكال ألاعفاء الضريبي ال مؤقت تخفيض معدلات الضريبة على الدخل ، وتأجيل الضريبة وتخفيض أو ألغاء العديد من الضرائب غير المباشرة (المهايني ، مصدر سابق : ١٠٥)

ولغرض أن تكون هذه ألاعفاءات الضريبية مجدية وفاعلة في أطار يمكن من خلاله تشجيع ألاستثمار ينبغي العمل على مايلي (كماش ، مصدر سابق : ١٦٨) .

١- ضرورة توحيد ألاعفاءات الضريبية في قانون واحد يسهل عملية الرجوع اليه عند التقويم ويحل مشاكل التعارض أو التناقض بين بعض القوانين .

٢- أعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منع الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات في بعض المناطق المتخلفة .

٣- أعادة النظر في الاعفاءات والحوافز الضريبية المقدمة على أسس تسمح بتحسين أداء المشاريع .

٤- تقليص مدة الاعفاء الضريبي الطويلة والتي تتراوح ٥ – ١٠ سنوات الى فترة أقصر قابلة للتجديد .

٥- في حالة توقف المشروع عن العمل لأسباب قاهرة يجب أن تتوقف فترة سريان ألاعفاء الضريبي ، وتعاود سريانها عند بدء المشروع .

٦- أستخدام نموذج من الضرائب التحفيزية يتم في أطارها زيادة أو تخفيض معدلات الضرائب .

أن منح ألاعفاءات الضريبية سوف يزيد من فاعليتها ألامر الذي ينعكس على قدرة الضريبة في توجيه ألاستثمارات ودعمها بالشكل الذي يعزز عملية التنمية ولا سيما اذا كانت الاستثمارات انتاجية هذا من جانب ومن جانب أخر فان أقتطاع الفوائض ألاقتصادية تساهم في تمويل أنشطة أستثمارية أخرى تحتاجها عملية التنمية .

ومن كل ماتقدم يرى الباحثان بان الدول على تعمل تقديم العديد من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات الاجنبية مثل الاعفاء من سداد الضريبة لفترة معينة حيث يمكن للدول أن تتنافس على أجتذاب تدفق ألاستثمارات ألاجنبية فأذا كان العبء الضريبي مرتفع فانه يعمل على عدم جذب ألاستثمارات اما اذا كان العبء الضريبي اقل فانه يساعد على جذب ألاستثمارات وعندما تمنح الدولة أعفاءات ضريبية للاستثمارألاجنبي بطرق غير مدروسة وغير واضحة فسوف تكون ذات عواقب سلبية الامر الذي يؤدي الى حصول تنافس ضريبي بين الدول يسفر عنه أثر سلبي على أيرادات الضرائب في خزينة الدولة . وهذا ما سنلاحظه من الصفحات الاتية .

اولا : اشكال الحوافز الضريبية :ومن أشكال الأعفاء الضريبي المؤقت تخفيض معدلات الضريبة على الدخل ، وتأجيل الضريبة وتخفيض أو ألغاء العديد من الضرائب غير المباشرة . وتمنح غالبية الدول الصناعية حوافز مثل أيرلندا التي خفضت سعر الضريبة بمعدل ١٠% للمنشآت الصناعية حتى عام ٢٠١٠ وتمنح بعض الدول – خصوصا" تلك الدول ذات الموارد الطبيعية القليلة أعفاءات ضريبية مستديمة (تشوي وآخرون ، ٢٠٠٤ : ٥٨٩ – ٥٩٠) .

١ - المعدلات التميزية Differentiated Rates :

ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات (Tax Rates) يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع ، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا " مع حجم المشروع . أو مع حجم المستخدم فيه من الايدي العاملة ، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع ، أو مع نسبة المحقق من أهداف خطة التنمية ألاقتصادية . فقد تعلن الدولة النامية أهداف خطة التنمية ألاقتصادية في كافة مجالات الاستثمارات . ثم تخضع الأرباح الناتجة من هذه ألاستثمارات الى المعدل السائد لضريبة ألارباح التجارية متى حققت هذه المشروعات ٦٠ % من المستهدف في خطة التنمية (دراز ، ١٩٨٧ : ١٤٦) .

٢- إعانات الاستثمار Investment Subsidies :

تعد اعانات الاستثمار احدى أدوات الحفز الضريبي التي يمكن أستخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة في الانشطة المرغوبة ، (عثمان : ٢٠٠٨ ، ٩٥) وذلك من خلال تعويضها للمستثمر عن الخسائر التي يحققها في حالة تحقق خسائر او زيادة معدلات ألارباح الصافية التي يمكن أن يحصل ع ليها في حالة تحقيق أرباح (عثمان ، العشماوي ، ٢٠٠٧ : ٣٨) ويعد التشريع الضريبي الامريكي من أهم التشريعات التي أعتمدت على ألائتمان ألاستثماري كحافز ضريبي تستطيع من خلاله تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي ، وتحقيق الاستخدام الكامل حيث يسمح التشريع الضريبي الامريكي للمستثمر بخصم ما يعادل ٧% من قيمة ألاصول ألراسمالية الجديدة . التي يزيد عمرها الانتاجي عن ٨ سنوات وذلك من الضريبة المستحقة على المؤسسة أو المستثمر ، كما أن الاستفادة بمزايا ألائتمان ألاستثماري في التشريع الضريبي الامريكي يقتصر على العدد والالات والمعدات الرأسمالية دون ألاراضي والمباني ، كما أن تخفيض نسبة ألائتمان الاستثماري بالنسبة للاصول الرأسمالية التي يقل عمرها الانتاجي عن سبع سنوات وبحد أدنى ثلاث سنوات ، أما ألاصول الرأسمالية التي يقل عمرها الانتاجي عن ثلاث سنوات أ نتاجية فأنها لا تستفيد من مزايا ألائتمان الاستثماري كما يسمح للمستثمر بأن يستفيد بمزايا هذا الحافز في السنة الاولى ، او يتم ترحيل الاستفادة الى سنوات قادمة (البطريق ، عثمان ، ٢٠٠٢ : ٢٦٢ – ٢٦٣) .

٣- ترحيل الخسائر Losses Carrying :

لاشك أن أي عملية أستثمار تكون محفوفة بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر الى تحقيق ألخسائر بدلا من تحقيق الارباح ، وعندما يفشل المستثمر في الانتاج فانه يعمل على تصفية المشروع ولكن قد يستمر المستثمر في الانتاج بالرغم من وجود الخسائر أملا " في تحقيق ربح في فترات قادمة وربما ينجح بالفعل في ذلك ، وهذا قد يكون محفزا " للمستثمر على الاستمرار في الانتاج وربما يقرر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة او اللاحقة (الفولي ، ١٩٨٩ : ١٧٢- ١٧٣) .

٤.الاندثار المعجل Accelerated Depeciation :

ويقصد بالاندثار المعجل كافة الطرق التي تؤدي الى أستهلاك قيمة التكلفة التأريخية للأصول الرأسمالية خلال مدة زمنية أقل من مدة حياتها الانتاجية المقدرة (عتلم ، السيد : ١٩٩٨ – ٢٩٨) بهدف دعم المشاريع في بداية عمرها الانتاجي لأن هذه المدة تكون حرجة للمشاريع اذ تكون كلفة ألانتاج فيها عالية ، فلابد أذا " من هذا الدعم حتى تستطيع النهوض والاستمرار لأعطائها دفعة قوية في ال توسع والتحديث وزيادة ألاستثمار مما يعود بالنفع على أقتصاد البلد بزيادة الطاقة الأنتاجية الكلية ويب رر النقص بحصيلة الضريبة ، ويرى عدد من الباحثين بأن على حكومات الدول النامية أن توازن بين حاجة البلد الى رأس المال للمساهمة في التنمية ألاقتصادية وما يتطلبه التشجيع من حوافز ضريبية الى منح المستثمر الحوافز التي تدفعه الى القيام بالاستثمار فيها مضحية بما يفو ت عليها جراء هذه ألاعفاءات والمزايا المحصلة ، ولكن على أمل أنها سوف تعوض ما فات عليها بما هو أكبر في أشكال منافع تحققها جراء التنمية ألاقتصادية(الدوغجي : ٢٠٠٥ ، ١٩٠)

التدفقات الداخلة الى الاقطار العربية النفطية :

من الأرقام السابقة يمكن أن نفهم ان الأستثمار الاجنبي المباشر أتجه الى ألاقطار العربية (كالجزائر ، والبحرين ، والعراق ، وقطر ، والكويت) التي حققت نجاحا ملحوظا في جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ولم تحصل الجزائر من أجمالي التدفقات الداخلة الى الاقطار الع ربية في عام (١٩٩٠) على اي نسبة تذكر مقارنة في عام (٢٠٠٨) قدرت بقيمة (١,٩٥%) بسبب هبوط في اسواق الاسعار في الاوراق المالية العالمية مما اتاح فرصا استثمارية جديدة كان من الاجدى الاستفادة منها . وفي البحرين وصلت الى (٥٦,٣١– %) عام (١٩٩٠) مقابل (١,٣٢%) عام (٢٠٠٨) ، وسبب ذلك اثار وتبعات الازمة المالية العالمية انما يدل على ان جاذبية البحرين الاقتصادية وما تتميز به من مناخ جيد وهذا يعكس سلامة الاجراءات التي جرى اتخاذها للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله متماسكا واستعداد البحرين لان تكون مكانا ملائما لاستقطا ب التدفقات الاستثمارية الاتية من الدول الاكثر تضررا بالازمة . وفي العراق لم تحقق أي نسبة تذكر من التدفقات الداخلة عام ١٩٩٠ مقارنة لعام (٢٠٠٨) بنسبة بلغت (٧,٠٠%) ، بسبب تدهور الوضع الامني وعدم الاستقرار الاقتصادي كما ادت العوامل السياسية دورا مهما جدا في ا نخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر . تدهور الاوضاع الامنية تدفق الاستثمار الى العراق وقد قامت عوامل اخرى غير اقتصادية بدور بارز في انخفاض حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق وتمثلت هذه العوامل بوجه خاص في البيروقراطية والفساد المالي والاداري ، وذلك على الرغم من وجود التزام على اعلى المستويات السياسية بمحاربة هذه الظواهر التي تؤثر سلبا على الجهود المبذولة لزيادة حصة العراق من التدفق العالمي للأستثمار . كما لعب ضعف الرقابة على تنفيذ القوانين الصادرة دور مهم في انخفاض هذا التدفق ، حيث ان المشكلة في عديد من هذه الدول لا

تكمن في اصدار القوانين المشجعة على تدفق الا ستثمار الاجنبي المباشر ، بل في تنفيذ هذه القوانين . وفي قطر بلغت النسبة (١,٥٤%) عام (١٩٩٠) مقارنة مع عام (٢٠٠٨) بلغت (٩٤و٤%) لانها تعد من الدول المصدرة للنفط تأتي على راس قائمة الدول ا لمستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر . فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها ومن اهم هذه الاجراءات الاصلاح الاقتصادي وتوفير البيئة الاستثمارية المشجعة وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع المالي ، الامر الذي فتح الطريق امام مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع الذي يعد من اهم القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي . أما في الكويت فقد قدرت النسبة (١,٨٥%) في عام ١٩٩٠ مقارنة في عام ٢٠٠٨ بلغت (٤١,٢٩ %) . ويعود سبب ذلك الى استقرارها اقتصاديا الذي عكسه الفائض الاقتصادي الكبير في الميزانية وانخفاض المديونية وزيادة المدخرات القومية . كما ان الكويت في مقدمة الدول التي نجحت في جلب الشركات الاوروبية العاملة في مجال توليد الطاقة لنقل التكنولوجيا اليها . والكويت في الوقت الحاضر تسعى لان تكون مركزا اقتصاديا واستثماريا في المنطقة وتدرك مدى اهمية الاستثمارات الاجنبية والدور الذي يمكن ان تقوم به في تغيير المناخ الاستثماري . ونلاحظ أن بعضا من الاقطار العربية حققت معدلا سالبا كما هو الحال في (ليبيا) لعام ١٩٩٥ بقيمة قدرت (4,27 . %) مقارنة لعام ٢٠٠٨ (٣٠و٣ %) ويعود سبب ذلك الى التقلب الحاد في سعر الصرف الذي يعيق الاستثمار ا لاجنبي فضلا أنه يقلل من رغبة الشركات الاجنبية بتقديم التزامات طويلة الامد ، وان تلك الشركات لا تدخل سوق معين ألا بعد استقرار سعر الصرف بشكل دائم . وعلى الرغم من ذلك ، فقد واصلت الاقطار العربية خلال الاعوام القليلة الماضية أستكمال التشريعات الخاصة بالأستثمار وتغيير الاطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به . وشمل ذلك تطوير التشريعات ذات الصلة بألاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الاجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الاجانب بما يجعل أقتصادات تلك الدول وبيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة (الغزالي ، ٢٠٠٤ : ١٩) ، ومع ألاخذ بنظر الاعتبار الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة بسبب الاعفاءات الضريبية من خلال أنتهاج سياسة أنتقائية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل تمنح الاعفاءات الضريبية للم شاريع التي تحقق هذه الاهداف سواء كانت هذه الاهداف في زيادة الصادرات أو أشباع السوق المحلي أو زيادة الكفاءة ألاقتصادية أو ت خفيض البطالة وتقديم برامج لتأهيل وتدريب العمالة المحلية أو أستخدام تقنية حديثة أو استخدام المواد الخام المتوفرة محليا (الفارسي ، الشحومي ، ٢٠٠٦ : ١٠) ، فضلا عن أستخدام الحوافز الضريبية الاخرى بدلا من الاعفاء الضريبي مثل أستخدام نظام تخفيض السعر الضريبي محل نظام الاعفاءات على المشاريع التي ترغب الدولة المضيفة في جذبها مثل مشاريع الاستثمار في قطاع الصناعة والتكنولوجيا أو المشاريع التي تصدر بنسبة كبيرة من أنتاجها كذلك يمكن استخدام نظام تخفيض الضرائب كمكمل لنظام الاعفاء الضريبي وذلك من خلال تقليل مدة الاعفاء

وبعد انتهاء مدة الاعفاء يجرى اعتماد نظام تخفيض الضرائب (علي ، ٢٠٠٢ : ٤٠٢) ، فضلا الى عوامل أخرى تؤثر في قرار الاستثمار حيث أن ا لسعر الضريبي المنخفض هو الذي يتحدد به العبء الضريبي على المدى الطويل ولا شك أن تشجيع دخول مستثمرين أجانب جدد الى السوق معناه نشوء شركات جديدة تمثل أرباحها أوعية جديدة تضاف الى اوعية الضرائب القائمة (عبد العزيز ، ٢٠٠٢ : ٢٦٣) . على الرغم من ضآلة التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقطار العربية ، فأن العديد من الشركات المتعدية الجنسية تفضل الاستثمار في تلك **الاقطار ويعود السبب الى :**

أن عملية الاصلاح الاقتصادي تشكل عامل مهم لجذب الاستثمار الاجنبي فضلا عن وتحرير الاقتصاد وأعادة هيكلته وأتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير السوق بما في ذلك سوق العمل (الاصلاح الاقتصادي ، ٢٠٠٠ : ١٢) ، وتوقيع أتفاقيات متعددة الاطراف والانضمام الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تضم في عضويتها (١٦) قطرا عربيا . والانضمام الى المنظمات الا قليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات (الغزالي ، مصدر سابق : ١٩) فضلا عن أسباب أخرى وهي .

أ. من الممكن أن تقوم الشركات الاجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة أذا كانت أجور العمال فيها منخ فضة نسبيا . ومن الواضح أن وجود أجور منخفضة في الدولة المضيفة كنتيجة للوفرة النسبية في عنصر العمل يعد عاملا مغريا وخاصة أذا كانت العمليات الانتاجية تنتج سلعا كثيفة العمل .

ب . من المعروف أن الشركات الاجنبية تسعى الى الاستثمار في الدول المضيفة من أجل تحقيق الربح الناتج عن بعض العوامل والمزايا التي تتمتع بها هذه الشركات وهي المعرفة الخاصة Specific Knowledge في الاصول التكنولوجية او المالية التي تعطي الشركات الاجنبية القدرة على تحقيق أنجازات مختلفة لم تقدر عليها الشركات المحلية في الدولة المضيفة .

ج . أن قوانين الاستثمار وقوانين الضرائب المرضية في البلدان المضيفة تشجع الشركات المتعدية الجنسية على الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه البلدان . وهناك عاملان مهمان لتشجيع الاستثمار وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلدان المضيفة وهما الاستقرار السياسي والاستقرار ا لاقتصادي لهذه البلدان . وفي حالة حدوث الاضطرابات السياسية والاقتصادية وزعزعة الاستقرار في البلدان المضيفة فأن أصحاب رؤوس الاموال يقومون بتهريب رؤوس أموالهم الى الخارج ويحجم الآخرون عن أستثمار أموالهم في هذه البلدان . (ابو شرار ، ٢٠٠٧ : ٢٤٧- ٢٤٨)

وتجدر الاشارة اليه الحوافز ليست من المحددات الرئيسة لقرارات الاستثمار الاجنبي المباشر ألا أن التنافس بين البلدان من خلال الحوافز أصبح منتشرا بشكل كبير من أجل أجتذاب ألاستثمار ألاجنبي والمحافظة عليه ، ويمكن أن تكون الحوافز ، تمويلية تتضمن تجهيز المستثمر الاجنبي برؤوس أموال من البلد المضيف

على شكل قروض أو منح ومعونات وضمانات أستثمارية ، اوحوافز مالية تهدف الى تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الاجنبي كالأعفاءات الضريبية والاستثناء من رسوم الاستيراد وغيرها ، وقد تكون حوافز ضمنية او يطلق عليها حوافز غير مباشرة يكون الغاية منها تقرير ربحية المستثمر ، كأن تقوم بتقديم ألارض والبنية ألاساسية بسعر أقل من الاسعار التجارية او غلق السوق امام الداخلين الجدد (الشمري ، ٢٠٠٦ : ٥٤-٥٥) . ولو احذنا بنظر الاعتبار النسبة المئوية لهذه التدفقات كما هو الحال في الجدول التالي الجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

نصيب الاقطار العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة لها والنسب المئوية

الدولة	1990	1995	2000	2005	2008
الجزائر	٠	٠	٤٥,٠٥	٠,٤٠	١,٩٥
البحرين	٥٦,٣١ –	٢٠,٨٩	٣٧,٤٤	٠,٣٩	١,٣٢
العراق	٠	٢٨,٨٤	٠,١٣	١,٩٩	٧,٠٠
عمان	٤٣,٧	٢,٢٣	٨,٥٤	٠,٥٧	٢,١٦
قطر	١,٥٤	٤,٥٦	٢٥,٩٢	٠,٩٣	٤,٩٤
السعودية	٩٦	٢٨,٠٢	١٨,٨٢	٤,٤٩	٢٨,١٩
الامارات	-٣٥,٧	١٩,٣٩	٥٢,٠٥	٤,٠٤	١٠,١٠
الكويت	١,٨٥	٠,٣٤	١,٦٥	٨٦,٨٠	٤١,٢٩
ليبيا	٤٨,٩٢	-٤,٢٧	١٤,٥٠	٠,٣٩	٣,٠٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المسحوبة من شبكة الانترنت من الموقع WWW.iaigc .net

التدفقات الداخلة الى الاقطار العربية الغير النفطية :

لقد أصبح التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والمحافظة عليه من خلال الحوافز ظاهرة منتشرة وقوية ، فضلا " عن أتجاه الحوافز أما الى زيادة أيرادات المشروعات الاجنبية أو ألى تخفيض تكاليفها ، فحوافز زيادة ألايرادات تشمل التخفيضات الضريبية وأعفاء المشروعات الاجنبية من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية لمدة معينة وأعفاء العاملين من ضريبة الدخل (أبو قحف ، ١٩٨٩ : ٤٢٣) فقد شهد عام (٢٠٠٨) أرتفاعا" كبيرا" في نسبة مساهمة التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى

الاقطار العربية الغير النفطية ، كما هو الحال في كل من (جيبوتي ، موريتانيا ، الصومال ، اليمن) حيث حققت هذه الاقطار نجاحا " كبيرا" في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقطار العربية حيث وصلت النسبة في جيبوتي لعام (٢٠٠٨) الى (٢٤,٨٧٣%) مقارنة مع بداية التسعينات لم تحقق اي ن سبة من التدفقات الداخلة لعام (١٩٩٠) ، اذ يرتكز الاقتصاد الجيبوتي على القطاع الخدمات بنسبة اكثر من ٨٠ % من الناتج القومي ، حيث يعتمد النمو الاقتصادي على هذا القطاع والتجارة اكثر من القطاعات الاخرى (الصيد ، البناء ، النقل) ويجسد هذا ارتفاع الطلب على الخ دمات السياحية من خلال الربح ويلاحظ ارتفاع في الطلب على خدمات المؤسسات كالمطاعم ، الصيانة ، الحراسة ، الامن ، الدعاية ، المعلوماتية ، المحاسبة وغيرها . وان تطوير قطاع السياحة له اثر مباشر على قطاع الفنادق والمطاعم بحيث يعتمد كل منهما على الاخر . أما في موريتانيا قدرت (١٠,٩٤٧%) لعام (٢٠٠٨) مقارنة لعام (١٩٩٠) وصلت بنسبة (٧٣٣و٠%) ، ويعود سبب الارتفاع الى سيادة الامن والاستقرار الذي تتمتع به البلاد يرافق ذلك سياسة صارمة في مجال الاصلاح المالي . ويؤهل الموقع الجغرافي المتميز لموريتانيا كحلقة وصل بين المحيط الاطلسي وافريقيا الشمالية ، فضلا عن النمو الاقتصادي والاصلاحات الاقتصادية الى جانب المؤهلات التي وفرتها موريتانيا وتخفيض المديونية . وبالنظر الى الامكانيات المتوفرة السالفة الذكر فان موريتانيا تعتبر بمجملها تربة خصبة لمختلف انواع الاستثمارات الزراعة وغيرها او الصناعة او عن السياحة والخدمات وغيرها . أما في الصومال قدرت النسبة (٩,٢٤٦%) لعام (٢٠٠٨) مقارنة في عام (١٩٩٠) حيث قدرت (٦٢٨و٠%) ، لكون الصومال تتمتع بالموارد الطبيعية فضلا عن ان المستثمرين يمكنهم الاستفادة من الساحل الصومالي الطويل . أما في اليمن قدرت النسبة (٤٩,٢٠٧ %) لعام (٢٠٠٨) مقارنة بقيمة سالبة بلغت (٧٣١و١٣-%) لعام (١٩٩٠) ويعود سبب ذلك الى أستقرار ألاوضاع ألامنية ، فضلا " عن أتساع عمليات الخصخصة مما دفع العديد من الشركات للاستثمار في مجالات أكثر ربحا" . فضلا" أن الدول تتنافس فيما بينها لأجتذاب رأس المال الاجنبي ، للمساهمة في عملية الاستثمار ، وعليه بدأت الشركات بألاختيار على ضوء معدل العائد من الاستثمار ، في البلدان المتلقية لهذه الاستثمارات ولذلك أصبحت البلدان ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة التي تتمتع باسواق مفتوحة ، وتشريعات أقتصادية مناسبة ، وبيئة أساسية قوية ، مع تكاليف أنتاج منخفضة تمثل العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (محمد ، ٢٠٠٧ :٨٩) ويلاحظ أن بعض ألاقطار وكما واضح في الجدول رقم ٢ مثل السودان التي حققت معدلا " سالبا" في عام (١٩٩٠) بقيمة قدرت (٣,٢٤٩ -%) مليون دولار وأستمرار التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولا " الى عام (٢٠٠٨) حيث وصلت النسبة الى (٠,٢٧٦ %) . ويعود سبب ذلك الى أنه قد تكون العوامل الاقتصادية وأسواق الاوراق المال ية في الدول العربية أبرز المعوقات ، منها مشكلة دارفور وتدهور الاوضاع السياسية .

الجدول رقم (٢)

نصيب الاقطار العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة لها والنسب المئوية

السنة / القطر	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
جيبوتي	٠	٠,٢١٧	٠,٠٧٩	٢,٩١٩	٢٤,٨٧٣
مصر	٧٦,٩٣٩	٤٣,٠٨٥	٠,٠٣٣	٠,٢٦٦	١,٠٠٩
الاردن	٣,٩٨٣	٠,٩٤١	٢١,٧٠٩	٠,٠٨٧	٠,٢٠٧
لبنان	٠,٦٢٨	٢,٥٣٤	٢٥,٦٧٨	٠,١٢٩	٠,٣٨٣
موريتانيا	٠,٧٣٣	٠,٥٠٧	١,٠٦٥	٤٠,٢٨٢	١٠,٩٤٧
المغرب	١٧,٢٩٥	٢٤,٠٤١	١١,٢٤١	٠,٠٨٢	٠,٢٥٤
فلسطين	٠	٨,٩٠٧	١,٦٥١	٢,٣٢٦	٣,٠٨٢
الصومال	٠,٦٢٨	٠,٠٧٢	٠	١,١٨٨	٩,٢٤٦
السودان	-٣,٢٤٩	٠,٨٦٩	١٠,٤٤٢	٠,١١٤	٠,٢٧٦
سوريا	٧,٤٤٢	7,241	٧,١٩٢	٢٨,٨٥١	٠,٢٢٥
تونس	٩,٣٢٩	٢٧,٣٧١	٢٠,٧٤٩	٣٨,٦٩٩	٠,٢٩٣
اليمن	-١٣,٧٣١	-١٥,٧٨٦	٠,١٥٩	-١٤,٩٤٥	٤٩,٢٠٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المسحوبة من شبكة الانترنت من الموقع WWW.iaigc .net

ثالثا :. الجانب العملـــــي (التطبيقي) من البحـــــث

اشتملت الفقرات السابقة من البحث على نتائج عمليات البحث والتقصي النظرية التي اجراها الباحثان من خلال الكتب والمصادر العلمية التي تناولت موضوع الاعفاء الضريبي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي وامكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي .

متطلبات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر :

١ -تشريع قانون للاستثمار يبين فيه القطاعات التي يشملها الاستثمار وحقوق وواجبات المستثمرين او تعديل قانون الاستثمار ان وجد بما يحقق المنافع للدولة المستثمر فيها وللمستثمرين انفسهم .

٢ -اجراء تعديلات تشريعية على القوانين الضريبية .

٣ -تعديل قانون الشركات وجعله عامل مشجع للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية الشركات وحماية حقوق المساهمين .

٤ -تشجيع الكيانات الاقتصادية الكبيرة وتمكين الاقتصاد العراقي من التواجد على خريطة التصدير العالمية.

٥ -تنشيط سوق الاوراق المالية .

٦ -الاسراع في برنامج الخصخصة .

٧ -تطوير قانون الكمارك وتخفيض التعريفة الكمركية وتخفيض القيود غير الكمركية .

٨ -تطوير النظام القضائي لضمان حقوق المستثمرين وحل النزاعات او اقرار مشروع قانون محكمة اقتصادية وذلك لتحقيق التنسيق في مناخ الاستثمار وحل المشاكل الاقتصادية من قبل المتخصصين في المسائل الاقتصادية .

٩ -اصدار قانون تشجيع وتنمية الصادرات من خلال الانضمام الى الاتفاقيات الثنائية والاقليمية واقامة مناطق التجارة الحرة .

١٠ - اصدار قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة التطورات المحلية والعالمية والارتقاء بهذا العمل وانشاء الية للرقابة والتفتيش على مراقبي حسابات البنوك والشركات .

الشروط الموضوعية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الآجنبية :

أ . ان تكون هذه الاستثمارات محدودة ، بحيث لا تؤدي الى سيطرة الاجانب على جزء كبير من الثروة الوطنية .

ب- عدم منحها اية امتيازات غير متوفرة لمواطني البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.

ج- ان تتم ضمن اطار شراكة مع رأس المال الوطني سواء من حيث القطاع العام او الخاص ، وان تكون الملكية الغالبة لراس المال الوطني .

د- قواعد لتصفية الاستثمارات الاجنبية اذا رغب مالكوها بذلك ، بحيث لا يؤدي تحويل قيمها الى حدوث ضغوط غير مناسبة على موازين مدفوعات الدولة المضيفة لها

هـ - خضوع اي خلاف او نزاع بين المستثمرين الاجانب من جهة وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات الى قوانين الدولة المضيفة كما تقتضي متطلبات السيادة .

و- ينبغي تحديد الأولوليات بما يخدم الاقتصاد ككل وعد م الاهتمام بقطاع معين دون اخر من اجل عدم خلق الازدواجية في الاقتصاد بين قطاع متطلع الى الخارج واخر متخلف مرتبط بالداخل .

الجانب العملي التطبيقي من البحث : - تبين من المحور الاول من الاستمارة (انظر الملحق رقم ١) الذي تناول الاعفاءات الضريبية في العراق بان ٧٧.٤% منهم يرون بان الضريبة اداة فعالة لتوجيه الاستثمار وتشجيع الفروع الانتاجية المرغوب فيها بينما نسبة ٢٢.٦% منهم لم يحددوا لهم الاجابة وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة ٠.٧٩٢٤ ووسط حسابي ٤.١٩٣٥ . بان الغالبية ١٠٠% من العينة تؤكد وتتفق على ان المعدل الضريبي المعتدل يكون اكثر فعالية في جذب الاستثمارات ولا سيما الانتاجية وحصلت هذه الفقرة على انحراف معياري ٠.٥٠١٦ ووسط حسابي ٤.٥٨٠٦ . اتفقت عينة الدراسة مع الباحثة في حين كانت متجهة نحو الاتفاق بنسبة ٨٧.١% وهي نسبة عالية تؤكد ان توحيد الاعفاءات الضريبية لو كان في قانون واحد لتسهيل عملية الرجوع اليه . وكانت نسبة ٣.٢% غير متفقة مع الفقرة . اما نسبة الذين كانت اجابته محايدة ٩.٧% وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي٤.١٩٣٥ وهو اعلى من الوسط الفرضي ٣ وانحراف معياري مقداره ٠.٧٤٩٢ . ن ٨٣.٩ % يتفقون بان تخفيض مدة الاعفاء الضريبي والتي تتراوح (٥-١٥) الى فترة اقل تساعد على استفادة المشاريع والدولة المضيفة من هذه الاعفاءات . وبالمقابل فان ١٢.٩% منهم لا يتفقون على تخفيض مدة الاعفاء الضريبي اما الباقي ويشكلون نسبة ٣.٢% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة ٠.٩٤٨١ ووسط حسابي ٤.٠٣٢٣ . بان ٩٠.٣% من عينة الدراسة يؤكدون ان تقديم الاعفاءات بدون دراسة وبشكل واسع يؤدي الى خسائر كبيرة لايرادات الدولة اما ٩.٧% لا تؤكد ولا تنفي ذلك وحصلت هذه الفقرة على انحراف معياري ٠.٦٥٢٥ ووسط حسابي ٤.٣٢٢٦ . وقد كانت نسبة ٩٠.٣% موافقة بان الدول تختلف في انظمتها الضريبية وهذا يدل على وجود الوعي لعينة الدراسة اما الذين يرون خلاف ذلك فقد بلغت نسبتهم ٣.٢% من عينة الدراسة وان ٦.٥% كانت اجابتهم محايدة ، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة ٠.٧٥٤٩ ووسط حسابي ٤.٣٥٤٨.

بناءً على ما تقدم في هذا المحور والمتعلق الاعفاءات الضريبية في العراق تبين انه توجد علاقة بين الاعفاءات الضريبية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الهيئة الوطنية للاستثمار الذي تم اثباته من خلال تحليل اجابات عينة البحث ، اذ تراوحت قيم الوسط الحسابي للاجابات عن اسئلة هذا المحور بين (٣.٨٣٨٧-٤.٩٤٨١) مقارنة هذه القيم مع الوسط الفرضي نجد انها اكبر منها مما يؤكد على اتفاق عينة البحث مع حركة المقياس واتجاه اجاباتها نحو الاتفاق ، بينما بلغت نسبة الانحراف المعياري (٠.٥٠١٦ - ١.٢١٣٧) وهذا يدل على تشتت بسيط في الاجابات .

تبين من المحور الثاني من الاستمارة الذي تناول الاستثمار الاجنبي في العراق . كانت اجابات عينة الدراسة متفقة مع الفقرة اذ سجلت نسبة ٩٤.٩% وهي نسبة عالية تؤكد ان العراق بحاجة ماسة الى الاستثمار الاجنبي في مشروعات انتاجية ذو الملكية المشتركة . وكانت نسبة ٥.١% من عينة الدراسة اجابتهم محايدة وهي نسبة

ضئيلة جدا لم يؤكدوا ولم يتفقوا مع الفقرة ، وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤.٣٨٤٦ وانحراف معياري ٠.٧٣٧٥ . وحققت هذه الفقرة نسبة ٨٧.٢% وهي نسبة عالية وهذا مؤشر ايجابي يدعو الى اهتمام المستثمر الاجنبي بحالة يستفيد منها تؤكد ان العراق بلد غني بالصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز ، بينما سجلت الفئة الغير المتفقة مع الفقرة نسبة ٢.٦% . في حين نرى ان ١٠.٣% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤.٢٥٦٤ وانحراف معياري ٠.٧٥١١ مما يدل على تشتت بسيط في حركة المقياس . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٣.٩٧٤٤ وهو اعلى من الوسط الفرضي ، وكانت نسبة الاتفاق ٨٢.١% اتفقوا معه ، وباجماع عينة الدراسة ، وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق ، على ان مناخ العراق يعد جاذبا للاستثمار الاجنبي فعليه فاننا بحاجة لتفعيل الاعفاءات الضريبية ووفق نسبة معقولة ، اما نسبة عدم الاتفاق فكانت ١٥.٤% ، ٢.٦% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وحصلت الفقرة على انحراف معياري ١.١٣٥٣ . اجابات عينة الدراسة ان ٣٠.٨% لايتفقون على توفير المحددات الاساسية اللازمة لجذب الاستثمار الاجنبي وبالمقابل نجد ان ٤٨.٧% يتفقون على ان العمل بتوفير الاسواق ، الموارد الطبيعية ، البنية التحتية ، الاستقرار السياسي ، قرار الحكومة ، معدل النمو للبلد المضيف ، الفروقات الثقافية بين الدولة الام والدولة المضيفة . وهذا يعزز الفكرة على ان المحددات تعتبر مهمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ونلاحظ ان ٢٠.٥% من عينة الدراسة ليس لهم اجابة محددة وحصلت هذه الفقرة على انحراف معياري ١.٢٠٥٦ ووسط حسابي ٣.٣٨٤٦ . ان ٨٧.١% من عينة الدراسة يؤكدون ان الموازنة المحتملة بين الارباح التي تجبيها الدولة من المشاريع الاستثمارية التي تقام في الدولة المضيفة من خلال تطبيق قانون الاستثمار وتقديم نسبة معقولة من الاعفاءات الضريبية بينما ٥.٢% منهم يعارض تلك الفكرة ولكن نرى ان ٧.٧% منهم كانت اجابتهم محايدة وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة ٠.٨٢٥٥ هذا يدل على تشتت ضئيل في الاجابة ووسط حسابي ٤.٠٥١٣ . اذ كانت اجابات العينة قد سجلت ٦٤.١% بينما سجلت الجهة التي كانت غير مؤيدة لهذه الفقرة ٢٣.١% يرون خلاف ذلك ، وان ١٢.٨% كانت اجابتهم محايدة وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣.٥٣٨٥ والانحراف المعياري ١.٢١٠٦ يدل تشتت عالي في الاجابة . بناء على ما تقدم في هذا المحور والمتعلق الاستثمار الاجنبي في العراق تبين انه توجد علاقة توافق بين الاعفاءات الضريبية وجذب الاست ثمار الاجنبي المباشر في الهيئة الوطنية للاستثمار الذي جرى من خلال تحليل اجابات عينة البحث، اذ تراوحت قيم الوسط الحسابي للاجابات على اسئلة هذا المحور بين (٣.٣٨٤٦-٤.٤٨٧٢) وبمقارنة هذه القيم مع الوسط الفرضي نجد انها اكبر منها مما يؤكد على اتفاق عينة البحث مع حركة المقياس واتجاه اجاباتها نحو الاتفاق ، بينما بلغت نسبة الانحراف المعياري (٠.٦٠١٤ – ١.٢٧٤٢) وهذا يدل على تشتت بسيط في الاجابات .

تبين من المحور الثالث من الاستمارة الذي تناول امكانية تفعيل الاستثمار الاجنبي وآثاره على الاقتصاد العراقي . اتفقت عينة الدرا سة بنسبة ٩٢.٤% بأن الاستثمار الاجنبي يزيد الانتاجية مما يؤدي الى ظهور الاسواق الجديدة وكذلك اذا توفرت مقومات جذبه باشراف حكومي . اما نسبة الذين كانت اجاباتهم محايدة ٧.٧% حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٤.٣٨٤٦ وانحراف معياري مقداره ٠.٦٣٣١ مما يدل على ا ستجابة عينة الدراسة لحركة المقياس المستخدم وتشتت عالي في الاجابة . حصلت هذه الفقرة على نسبة ١٠٠% وكانت متفقة بالاجماع على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى نقل التكنولوجيا والخبرة والكفاءة في مجال الانتاج والتسويق وكما مبين في الجدول (٤٢) وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤.٦٤١٠ وانحراف معياري مقداره ٠.٤٨٦٠ . وحصلت هذه الفقرة على نسبة ٩٧.٥% وتتفق مع هذه الفقرة وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق ، اما الذين خلاف ذلك بلغت نسبتهم ٢.٦% من عينة الدراسة كا نت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٤.٥٦٤١ وانحراف معياري مقداره ٠.٦٤٢٦ . اتفقت عينة الدراسة بنسبة ٩٧.٤% بان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على اكتساب الخبرات وكذلك تنمية المهارات اذا كانت الملكية مشتركة بين المستثمر المحلي والاجنبي . اما نسبة الذين كانت اجابتهم محايدة ٢.٦% ، حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٤.٦١٥٤ وانحراف معياري مقداره ٠.٥٤٣٦ . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤.٠٧٦٩ وهو اعلى من الوسط الفرضي وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق بنسبة ٧٦.٩% انظر الجدول (٤٦) وبنسبة ٥.١% نحو عدم الاتفاق من عينة الدراسة ، اما ١٧.٩% من عينة الدراسة فهي لا تنفي ولا تؤكد ، وقد حصلت الفقرة على انحراف معياري ٠.٨٧٠١ مما يعني تشتت عالي في الاجابة . فقد اجابت عينة الدراسة وكما يظهرها الجدول (٤٨) بان الغالبية اي ٩٤.٩% تؤكد وتتفق على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يوفر تخصصات من الفنيين والاداريين اذا كانت الملكية مشتركة بين المستثمر المحلي والاجنبي . لكن بالمقابل ٥.١% من العينة كانت اجاباتهم محايدة ، وحصلت هذه الفقرة على انحراف معياري ٠.٦٠٠٣ مما يثبت على تشتت عالي في اجابات العينة ، ووسط حسابي ٤.٤٦١٥ . بناءا على ما تقدم في هذا المحور والمتعلق امكانية تفعيل الاستثمار الاجنبي واثاره الاقتصادية على الاقتصاد العراقي . تبين انه توجد علاقة توافق بين الاعفاءات الضريبية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الهيئة الوطنية للاستثمار الذي جرى اثباته من خلا ل تحليل اجابات عينة البحث ، اذ تراوحت قيم الوسط الحسابي للاجابات على اسئلة هذا المحور بين (٣.٤٨٧٢- ٤.٦٤١٠) وبمقارنة هذه القيم مع الوسط الفرضي نجد انها اكبر منها مما تؤكد على اتفاق عينة البحث مع حركة المقياس واتجاه اجاباتها نحو الاتفاق، بينما بلغت نسبة الانحراف المعياري (٠.٤٨٦٠ – ١.٢٧٤٧) وهذا يدل على تشتت بسيط في الاجابات.

وعند تطبيق اختبار مربع كاي لاختبار العلاقات البينية بين بعض الاسئلة من المحور الاول مع بعض الاسئلة من المحور الثاني ، مثلا اختبار العلاقة بين السؤال الثامن من المحور الاول والسؤال السابع من المحور الثاني وحسب الفرضية التالية :-

HO: ان تقديم الاعفاءات الضريبية بشكل واسع من دون دراسة جدوى اقتصادية لا يؤثر على ايرادات الدولة .

H1: ان تقديم الاعفاءات الضريبية بشكل واسع ودون دراسة جدوى اقتصادية يؤثر على ايرادات الدولة .

جدول رقم (١)

لاختبار العلاقة بين السؤال ٨ من المحور الاول والسؤال السابع من المحـور الثاني انظـــر(ملحق رقم ٢)

	س ٧				المجموع
	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	
س ٨ اتفق تماما	١٨	٩	١		٢٨
اتفق	٨	١٧	١	١	٢٧
محايد	٢	٣			٥
لا اتفق		٨		١	٩
لا اتفق تماما	١				١
المجموع	٢٩	٣٧	٢	٢	٧٠

وعند مقارنة X^2 المحسوبة (X^2=20.647) مع X^2 الجدولية٢١.0261 = (X^2tab, 1-x)

وجد ان القيمة المحسوبة اصغر من الجدولية مما يتيح لنا ذلك قبول الفرضية HO ورفض H1 .

ظهرت قيمة معامل الارتباط الرتب (سبيرمان) بين السؤال ٨ من المحور الاول والسؤال ٧ من المحور الثاني (rxy = 0,365) طردي ضعيف مما يدل ذلك على وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين .

جدول رقم (٢) لاختبار العلاقة بين السؤال ١٠ من المحور الاول والسؤال ٨ من المحور الثاني

	س ٨					المجموع
	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	
س ١٠ اتفق تماما	٩	١٠	١	٣	1	٢٤
اتفق	٨	٩	١٠	٤	1	٣٢
محايد		٣		٤		٧
لا اتفق			٢	٥		٧
المجموع	17	22	13	16	2	70

وعند مقارنة قيمة X^2 المحسوبة(X^2 =29,668) مع X^2 الجدولية 21,0261 = (X^2 tab , 1−x)

وجد ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ، مما يتيح لنا نرفض HO ونقبل H1

ظهرت قيمة معامل الارتباط الرتب (سبيرمان) Spearman Correlation Coefficient بين السؤال العاشر من المحور الاول والسؤال الثامن من المحور الثاني (rxy = 0,417) علاقة طردية ضعيفة مما يدل ذلك على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين .

جدول رقم (٣) لاختبار العلاقة بين السؤال الاول والثالث من المحور الثاني

	س ٣				المجموع
	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	
س ١ اتفق تماما	٢٢	٢	٢		٢٦
اتفق	٣	٢٢	٦		٣١
محايد	٤	٣	١	٢	١٠

لا اتفق		٢			٢
لا اتفق تماما	١				١
المجموع	٣٠	٢٩	٩	٢	٧٠

وعند مقارنة X^2 المحسوبة (X^2 = 50,244) مع X^2 الجدولية (X^2tab= 21,0261)وجد ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية مما يتيح لنا ذلك نرفض HO ونقبل H1

ظهرت قيمة معامل الارتباط الرتب (سبيرمان) Spearman Correlation Coefficient بين السؤال الاول والثالث من المحور الثاني (rxy = 0,461) علاقة طردية ضعيفة مما يدل ذلك على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين .

جدول رقم (٤) لاختبار العلاقة بين السؤال الثاني والثالث من المحور الاول

	س ٣					المجموع
	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	
س ٢ اتفق تماما	١٥					١٥
اتفق	٣	٤	٣	٣		١٣
محايد	٢	١١	٢		١	١٦
لا اتفق	٩	٥	٥	١		٢٠
لا اتفق تماما	٣	٣				٦
المجموع	٣٢	٢٣	١٠	٤	١	٧٠

وعند مقارنة X^2 المحسوبة (X^2 = 44,858) X^2 الجدولية (X^2tab = 26,2962)

وجد ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية مما يتيح لنا ذلك نرفض الفرضية HO ونقبل H1

ظهرت قيمة معامل الارتباط الرتب (سبيرمان) Spearman Correlation Coefficient بين السؤال الثاني والثالث من المحور الاول (rxy = 0,213) طردي ضعيف مما يدل ذلك على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين .

اتضح من التحليل الاحصائي ان العوامل التي تؤدي الى قبول وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر هي كالاتي : العمل على تسهيل اجراءات الدولة في دخول رجال الاعمال والمستثمرين الاجانب وتبسيط اجراءات

تاسيس المشاريع الانتاجية ، فضلا عن السعي على تقديم الاعفاء الضريبي الجزئي ووفق دراسة جدوى اقتصادية الذي يعمل على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

وخلق بيئة تنافسية من خلال العمل المستمر بمراجعة القوانين التي تعيق المستثمرين لغرض اغرائهم وجعل العراق منافسا لاي دولة اخرى مثل الامارات او ماليزيا او سنغافورة . فضلا عن توفير المحددات الاساسية للاستثمار وعدم منح اعفاءات ضريبية واسعة للمستثمر الاجنبي . وتوحيد الاعفاءات الضريبية في قانون واحد لحل مشكلة التعارض بين القوانين الاخرى فضلا عن توفير البنى التحتية (الطرق ، الجسور ، الصحة ، شبكات الاتصال ، السلكية ، واللاسلكية ، والطاقة والانترنت ، ان تلك العوامل من الضروري توفيرها للمستثمر الاجنبي) .

اما العوامل التي تعيق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :

ان تقديم الاعفاءات الضريبية من دون دراسة جدوى اقتصادية تؤثر على ايرادات الدولة وان عدم توفير المحددات الاساسية يؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وان الاستثمار اكثر اهتماما للوصول الى الاسواق مما يزيد من خلق فرص العمل ويؤثر في فرض الحكومة على المستثمر الاجنبي تشغيل نسبة من الايدي العاملة المحلية وان عدم تو فير البنى التحتية وشبكات الاتصال يؤثر على المستثمر الاجنبي ، ان عدم جمع القوانين الضريبية في قانون واحد من دون دراسة يؤثر على ايرادات الدولة وجعل الاقتصاد عرضة لتلاعب المستثمرين الاجانب . ومن كل ما تقدم يتبين اننا حققنا الفرضية التالية تعد الاعفاءات الضر يبية الكلية او الجزئية من العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي .

((الاستنتـــــاجـــــات و التوصيـــــــات))

الاستنتـــــاجـــــات : تتلخص أهم الاستنتاجات التي توصلاليها الباحثان بما ياتي :

١ – تعد الضريبة جزء من السياسة المالية التي تتبناها الحكومة برفد خزينتها بالموارد المالية لغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . **وتتسم السياسة الضريبية بانها :**

أ ــ مجموعة منسقة ومتكاملة من البرامج .

ب . تعتمد على الادوات الضريبية الفعلية والمحتملة كالاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة لغرض تشجيعها .

ج ـ جزء مهم من اجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع .

٢ –أن الإعفاء الضريبي هو عدم فرض ضريبة على دخل معين كان بالاساس مفروضا عليه ضريبة بنص قانوني تفرضه السلطة التشريعية والغرض من الاعفاء تشجيع نشاط معين لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣ -لقد شرعت الحكومة في العراق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) واصدرت نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة (٢٠٠٩) لتفعيل القانون المذكور الذي تضمن عدة مواد لتسهيل وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ليساهم الى جانب الاستثمار الخاص والعام العراقي في اعادة بناء الاقتصاد الوطني .

٤ -ان المستثمر الاجنبي يفكر بالعائد الذي سيحصل عليه اكثر من الاعفاءات التي ستمنح له وهذا يعني ان تاثير العوائد والمنافع التي سيجنيها من استثماره في بلد ما تكون اكبر وتحظى باهتمام اكثر من الاعفاءات الضريبية .

٥ -ان ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر وقلته يعود الى حداثته في العراق فضلا عن الوضع الامني الذي ساد البلد لمدة بعد احداث عام ٢٠٠٣ .

التوصيـــــــات :

تتخلص ابرز التوصيات التي اسفر عنها البحث والتي يقترحها الباحثان في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وكما ياتي :

١. اعداد البيانات والاحصائيات والمعلومات الخاصة بالاعفاءات ويجرى ذلك بالتعاون بين الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئة العامة للضرائب والجهاز المركزي للاحصاء بوزارة التخطيط وبشكل دوري ومنتظم .

٢. التركيز على الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تعزز وت خدم اهداف التنمية الاقتصادية وبعبارة اخرى الاستثمارات في المشاريع الانتاجية والتي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي .

٣. اعطاء اهمية خاصة للاستثمارات الاجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية وذلك لتنشيط ورفع كفاءة اداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة .

٤. منح الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحيات واسعة من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الاجنبي .

٥. مكافحة الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة وكذلك في النشاط المصرفي للقطاع الخاص والذي يؤثر على اداء تلك المؤسسات وينعكس تأثيره في جذب وممارسة الاستثمار الاجنبي .

المصـــــــادر :

١. أبو قحف ، د. عبد السلام ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٩.

٢. البطريق ، عثمان ، يونس احمد ، سعيد عبد العزيز ، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

٣. تشوي ، فردريك واخرون ،المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد ، مراجعة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤ .

٤. جابر ، عاصم ، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية ، منشورات البحر المتوسط وعويدات ، بيروت ، باريس ، بلا .

٥. الخطيب ، شامية ، خالد شحادة ، احمد زهير ، اسس المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان _الاردن ،٢٠٠٣ .

٦. دراز ، حامد عبد المجيد، دراسات في السياسات المالية ، مكان النشر بلا، ١٩٨٧.

٧. رمضان، اسماعيل خليل اسماعيل ، المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٨. السامرائي ، د.هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الطبعة الاولى، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٩. آل شبيب، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، الطبعة العربية ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الاردن ،عمان ، ٢٠٠٩.

١٠. عتلم ، السيد ، باهر محمد ، سامي، اقتصاديات المالية العامة ، دار الثقافة العربية، ١٩٩٨.

١١. عثمان ، أ.د. سعيد عبد العزيز، النظام الضريبي واهداف المجتمع ،الدار الجامعية دار الحامد للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨ .

١٢. عثمان ، د. العشماوي ، أ.د.سعيد عبد العزيز ، شكري رجب، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ،مكان النشر بلا، ٢٠٠٧.

١٣. الفيتوري ، عطية مهدي ، الاقتصاد الدولي منشورات البحوث والعلوم الاقتصادية ، الطبعه الثانية ، بنغازي ،٢٠٠٠.

١٤. الكعبي ، جبار محمد علي ، التشريعات الضريبية في العراق ، الطبعة الثانية ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٨.

١٥. النشاشيبي، حكمت شريف ، التنمية المصرفية العربية وعالم التمويل المصرفي الجديد ،اتحاد المصارف العربية، بيروت ، ١٩٨٤.

١٦. جدوع ، ايمان محمد ، محاسبة الشركات لاغراض ضريبة الدخل – دراسة محاسبية، رسالة الدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ،١٩٩٠.

١٧. كماش، كريم سالم ، واقع السياسة الضريبية في العراق وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢.

١٨. محمد ، نهاد عباس ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على البلدان النامية (تجربة مصر)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،٢٠٠٧ .

١٩. المهايني ، محمد خالد ، الضرائب على الدخل و معايير المحاسبة الدولية ((حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية)) ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ،كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، قسم المحاسبة ، ٢٠٠٦ .

٢٠. ابراهيم ، د . خليل اسماعيل، آثار الضرائب على الاستثمار في العراق بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، مركز بحوث المستهلك ،٢٠٠٩ .

٢١. عبد الله، ابراهيم سعد الدين ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي قضايا عامة ونظره مستقبلية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٣ ، دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق ، مركز دراسات الوحده العربية ، الطبعة الاولى . بيروت ١٩٩٨.

٢٢. علي ، جودة ، أ .م.د. رحمن حسن ، أ . لطفي حميد ، المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات وتطوير الاقتصاديات العربية مع اشارة خاصة للقطر الاردني ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، المجلد العاشر، العدد ٣٤، ٢٠٠٤.

٢٣. الفولي ، اسامة محمد، دور الاجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، تصدرها كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،العدد الثالث، ١٩٨٩ .

٢٤. المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، اسواق المال الناشئة والتدفقات المالية للدول النامية الدخول الى اسواق الاسهم الناشئة متطلبات المستثمرين الدوليين ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، عمان ، ١٩٩٩.

٢٥. الدوغجي ، علي حسين ، محاضرات في المحاسبة الضريبية ، القيت على طلبة الصف الثالث محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢٦. الشواورة ، د . فيصل محمود ، الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية والعلمية مع مدخل مقترح لتقويم الاسعار السوقية للاسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.

٢٧. المياحي ، عمار فوزي كاظم ، الاعفاء الضريبي في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير قانون ، كلية صدام للحقوق ، ٢٠٠١

٢٨. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الاستثمار الاجنبي في دول المجلس واقعة وسبل تطويره ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ، قطر الدوحه للمده ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٩. الفارسي ، الشحومي ، عيسى حمد محمد ، سليمان سالم، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، بحث مقدم للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية ، ٢٠٠٦ .

٣٠. علي ، د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر النشر بلا ،٢٠٠٢ .

٣١. الاصلاح الاقتصادي اليوم ،العدد الثالث، يوليو ٢٠٠٠ .

٣٢. عبد العزيز ، الوليد صالح ، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية، ٢٠٠٢ .

٣٣. الشمري ، حسام محمد زكي صالح ،التدابير الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر والاداء الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (١٩٩٠ . ٢٠٠٢)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية . ٢٠٠٦

٣٤. ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، ٢٠٠٧.

مواقـــــــع الانتـــرنت :

٣٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. www.iaigc.org

٣٦. الغزالي، عيسى محمد، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد بلا ، السنة الثالثة .www.arab-api.og

المصـــــادر الأجنبية :

1. UNCTAD World Investment Report, 1998 Trends and Determinants, UN., New York (1998) .

٢.UNCTAD World Investment Report, 1998 : Trends and Determinants) Overview , New York and Geneva , 1998 .

3. Ahmed, Fasil and Funke, Norbert (the Composition of Capital flow : issouth Africa different) IMF , March 2005 .

4. Eleifai Ghassan, Investment Polices and Magor of Capital flows to the Arab countries, A study from Economic Development of the Arab Countries Selected Issues, Edited by Said Elnaggar ,Bahrain ,February ١٩٩٣.